ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020

تحديات الدولة في المجال الموريتاني
(1960 . 1978م)

د. باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا
أستاذ بالمدرسة العليا للتعليم

تاريخ الإرسال: 12 / 05 /2020	تاريخ القبول:07 / 06/2020	تاريخ النشر: 30/ 06 /2020

الملخص:

يسعى هذا العمل إلى دراسة التحديات التي تواجه الدولة الحديثة في المجال الموريتاني إبان استقلالها في بيئة لم تعرف سلطة جامعة لأبناء مجالها إلا لماما إبان المرحلة المرابطية.

وعموما فإننا نحاول في هذا المقال دراسة التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الشنقيطي طيلة فترة غير يسيرة بقياس الزمن، ونظرا كذلك للتطورات المفاهيمية التي شهدها الحقل التاريخي، والتي كانت إيذانا ببروز تيارات تجديدية حول المقاصد من التاريخ ومآلاته وتصوراته حول دراسة المجتمعات ونحلها من العيش، و في نفس الآن ينأى المقال عن السرد في نمطه التمجيدي الباحث عن البطولات والخوارق وغيرها من الأدوات اللاعلمية الممتلئ بها التاريخ المحلي عموما. إذ من المعروف ضرورة أن التاريخ لم يعد ذلك المجال النخبوي المهتم بالملوك والسلاطين، بقدر ما يركز على الإنسان العامي مهما اختلفت ملته أو عرقه أو نحلته من العيش ومهما كان موقعه من مدراك الاجتماع.

لذا فإن المراد هنا تحويره والإشارة إليه بسياق بنيوي هو كيفية انتقال المجتمع الموريتاني من كنف القبيلة إلى إطار الدولة والتحديات التى واجهته.

الكلمات المفتاحية: الدولة المعاصرة، العوائق الإقليمية والمحلية، الاستقلال، موريتانيا.

Summary :

This work seeks to study the challenges facing the modern state in the Mauritanian field during its independence, in an environment in which the university authority for the people of its field was known only to Mama during the Almoravid period.

In general, we are trying in this article to study the profound transformations that Shingiti society has known throughout an uneasy period by measuring time, and also given the conceptual developments that have taken place in the historical field, which ushered in the emergence of renewal currents around the purposes of history and its hopes and perceptions about studying societies and their bees from living, and in The same now, the article is distancing itself from the narrative in its glorious style, looking for heroic, supernatural and other unscientific tools that are filled with local history in general. As it is well known that history is no longer that elitist sphere of interest in kings and sultans, as much as it focuses on the vernacular person no matter how different his religion, race, or bee from living and whatever his position of social awareness.

Therefore, what is meant here to transform it and point to it in a structural context is how the Mauritanian society moves from the confines of the tribe to the framework of the state and the challenges it faced.

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020

Keywords : The contemporary country, regional and local obstacles, independence, Mauritania.

مقدمة

تبدو الدولة المعاصرة في العالم الثالث إشكالية تستحق الدراسة والنظر في سياقاتها التي أنتجتها بعيدا عن كل موقف تقييمي معياري تتجاذبه النخبة المحلية في مصالحها السياسية والواقعية، وهو أمر ظل مسيطرا علي كثير من الإنتاج المعرفي بدوافع متعددة تقوم على مبدأ النظر في المصالح اللحظية والبعيدة للمجتمعات في مفهومها الضيق.

ويظهر هذا الإشكال النخبوي في تحديد المسارات الفكرية إجابة على الإشكالات المصيرية من القضايا الشائكة والمعقدة إن تعلق بدار الإسلام عموما أو بالمجال الموريتاني، فقد ظلت هذه الآراء مسكونة بهواجس نحسب إيرادها في هذا المقام من الضروري الحتمي، نثرا للمفاهيم العامة المؤسس عليها الفعل السياسي في البلاد الموريتانية، ومقتضيات الواقع التي أنتجت الأسس المعيارية للخطاب السياسي المستحدث أو الماضوي، وإن كان الفرق جليا بين المفاهيم الخطابية التي أنتجت في ظل حركة سياسية أو نظام أو تيار مهما كان، والفكر الذي في صياغته الجمعوية انبنى عليه التوجه والمسار السلطوي عموما علاقة وتفاعلا وإنتاجا للمفهوم وتحولا بطيئا يعكس التغير والتبدل في إطار العملية السياسية وانسجامها مع المعطيات المجتمعية عموما.

ولعلنا أردنا هنا أن لا نتتبع عن قصد ووعي المسارات التاريخية الفكرية لهذا المنتوج المعرفي السلطوي، ولا معيارية تلك الخطابات وصدق توجهاتها و إثرائها للساحة العلمية أو السياسية، بقدر ما أردنا أن تكون الأفكار عموما مرصودة في مجموعة من النقاط مبدئية إسهاما في النقاش العام، حول كبريات الأحداث التي تظهر من حين لآخر مقلقة بحسب المعايير السياسية أو الاجتماعية، لذا فإن الإجابة هنا بمعناها الوظيفي ستكون استحداثا لإشكاليات النشأة ومقتضيات الصيرورة التاريخية تتبعا وإثارة للتوجهات والآراء و القبول الاجتماعي لها.

وعليه فإن هذا المقال يسعي إلي نقاش جملة من الإشكاليات تختلف في أهميتها والمراد منها، إذ أن المقصد هنا هو فهم الظروف والأحوال التي أنتجت الدولة في سياق زماني و مكاني يختلف عن عمومه في البلاد العربية، ليهتم هذا المقال بالجانب التنظيري لمفهوم الدولة متتبعا بقدر غير يسير أهم المؤلفات والنظريات في هذا المجال ، علي أن يناقش في مبحث آخر أهم العوائق الإقليمية والمحلية التي وقفت حائلا أمام قيام الدولة الموريتانية أو حدت من مسارها حول النشأة وحل الإشكالات العويصة التي بدت تقلق السياسيين والنخبة حينها حول القواعد التي ستبني عليها الدولة.

المبحث الأول: مفهوم الدولة الوطنية:

ا. التعريف اللغوي للدولة:

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020

تشتق كلمة الدولة في اللغة العربية من الفعل (دال) بمعنى تغير الزمان وانقلب، ومن هذا قولهم "دالت دولتهم" بمعنى ذهبت وأتت مكانها دولة أخرى، وفي هذا تأكيد على عنصر التغيير والتحول والتبدل [1]. علي أنه ورد في المعاجم اللغوية وخصوصا في لسان العرب حول الدولة ما معناه "اسم الشيء الذي يتداول، والدَّول الفعل والانتقال من حال إلى حال، ويشير أيضاً إلى الإدالة والغلبة، وفي الحديث تُدال عليهم، ويُدالون علينا؛ الإدالة: الغلبة، والدَّولة الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ودالت الأيام، أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي؛ أخذته هذه المرة وهذه المرة " [2].

وانطلاقا من هذا المعني فإن مفهوم الدولة يشير إلى الغلبة، والاستيلاء، والشيء المتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، والدولة في الحرب بين الفئتين أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى أي أن تهزم هذه مرة، وهذه مرة، والله يداولها بين الناس، ودال الدهر انتقل من حال إلى حال[3]. و هو ما يعني أن تعبير الدولة في اللغة العربية يدل على عدم الاستقرار والتغيير عكس المعنى المستفاد من الأصل اللاتيني في اللغات الأجنبية[4].

وعلى العموم تكاد معظم الدراسات في تحديدها لمفهوم الدولة تتسم بالكثير من الصعاب والاختلاف، ولعل الأمر نابع في أساسه من توجهات المفكرين وأولي الرأي حول تعريف الظاهرة التي تتسم بقدر كبير من التعقيد، والغموض، والتنوع[5]. مما يصعب معه إعطاء تعريف شامل مانع لها مما انعكس على تحليلها وتفسيرها، لذا كثرت الآراء في تعريفها انطلاقا من النظرة للتكوين وبناء ووظيفة الدولة، وانطلاقا من هذا ظهرت ثلاثة آراء متمايزة في طرحها ومختلفة في مضامينها[6]، حيث يعتبرها الاتجاه الأول بأنها عبارة عن هيئة تسعى لخلق أهداف محددة بعينها لمصلحة جماعة ما أو كيان، بينما يري الاتجاه الثاني أنها عبارة عن جمعية من بين أخري تتكفل بعمل ما وفقا لأحكام القانون المنتج من قبل الحكومة، والتي من خلالها تستطيع إرساء دعائم حكمها في المجتمع، ليختلف الاتجاه الثالث اختلافا

---

[1] إحسان هندي، **مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب**، دمشق، ط1، دار الجليل للطباعة والنشر، 1984، ص159.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، اعتنى بتصحيحه؛ أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، ج4، ط3، دار الإحياء للتراث الشعبي، مؤسسة التاريخ العربي، 1999، ص444.

[3] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص568.

[4] كمال الغالي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، منشورات جامعة دمشق، مديرية الكتب الجامعية، 1996، ص19.

[5] - حميد الساعدي، **مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق**، العراق، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990، ص23.

[6] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

بينا عن مختلف الأطروحات السابقة والذي يري بأنها مؤسسة تنتج مؤسسات أخرى فرعية كالحكومة والأحزاب .. الخ[1].

ولعل هذه الإشكالية في التعددية في الآراء واختلافها راجع بالضرورة إلى كثرة المفكرين وعلماء الاجتماع، وهو أمر ألقي بظلاله علي كل تصور لها، حيث الامتحاء أساسا من التصور الإيديولوجي المرسوم من قبل حركة سياسية أو فكر ما، فالدولة عند هيجل هي تجسيد لأسمي فكرة أخلاقية برجوازية، أما عند ماكس فيبر فهي التنظيم أو الهيئة التي تحتكر العنف في رقعة جغرافية محددة[2].

وبذلك فإن الاختلاف، والتعدد، والتنوع في تعريفات الدولة، هي أمور صاحبها تمايز في الرأي حول أسباب نشوئها ووجودها.

ب . تعريف الدولة في الفكر السياسي المعاصر

يبدو الاختلاف طابعا مميزا لتعريفات الدولة في الفكر السياسي المعاصر إلى حد التناقض، ولعل مرده بالأساس يعود إلي الاهتمامات الفكرية والنخبوية، وهو ما يتبين عند استعراض بعض هذه التعريفات المختلفة لدي المفكرين وأهل الرأي فالدولة عند جان بودان "**لا تعد دولة إن لم تكن فيها قوة سيدة توحد كل الأعضاء والأسر في جسم واحد، وانطلاقا من ذلك يعرف الجمهورية بأنها هي الحكم المستقيم لعدة أسر، ولما هو مشترك لديها، بشرط أن تتوفر لديها هذه القوة**"[3].

وغير بعيد من ذلك يري انجلز أنها عبارة عن " **علاقة قهر اجتماعية، أي أنها سيطرة طبقة علي مجتمع[4] حيث وصلت الطبقات إلى مستوى تهدد فيه صراعاتها على المصالح، والمنافع وجود ذلك المجتمع، ويؤذن بانهياره وانحطاطه، ولذلك تنشأ الدولة كسلطة قمعية لتلطيف حدة التناقضات والصراعات ولتكون أداة بيد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج لغرض سيطرتها وسلطتها على الطبقات الأخرى**[5].

ويعتبرها كارل ماركس هي عميل البرجوازية[6]، وأن جميع أجهزة الدولة تصبح عيوناً وآذاناً، وسواعد، وأرجلاً تمكن المالكين من التأثير، و يرى بصورة عامة بأنه " **ليست السلطة الحديثة سوى لجنة تدير الشئون المشتركة لكامل الطبقة البرجوازية**[7]. وفي نفس الإطار الفكري وبنفس المنهجية، جاء

---

[1]- عبد العالي دبلة، **الدولة، رؤية سسيولوجية**، القاهرة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص57.

[2]- **نفس المرجع**، ص59.

[3]- **نفس المرجع**، ص8.

[4]- **نفس المرجع**، ص15.

[5]- محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، عمان، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع ،1999، ص28.

[6]- برتراند بادي، بيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة: جوزيف عبد الله، جورج أبي صالح، لبنان، ط1، مركز الإنماء القومي، بدون تاريخ نشر، ص5.

[7]- **نفس المرجع**، ص11.

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020

تعريف الدولة في دائرة المعارف الاجتماعية المعبرة عن الفكر الماركسي لمفهوم الدولة بقولها "**إن الدولة هي أداة للسلطة السياسية في المجتمع الطبقي**"، وعرفت الدولة الاشتراكية "**بأنها دولة عموم الشعب ، وأنها هيئة سياسية للشعب بأسره، وأداة لبناء الشيوعية، وجعل الطبقة العاملة هي القاعدة لعموم الشعب**". وجاء أيضاً في قاموس المصطلحات السياسية المعبر عن الفكر الماركسي، بأنها "**شكل تاريخي للتنظيم السياسي، يقسم المجتمع إلى مستغِلين ومستغَلين، أو إلى مستغلين و شغيلة**"[1].

والذي لا شك فيه أن مجموع هذه الأفكار يعكس بطبيعة الحال وجهة النظر الماركسية لمفهوم الدولة، حيث تتناول جوهر فكرة الدولة من منظور وتحليل طبقي بحت، دون أن تتناول الدولة كواقع قانوني وسياسي أو اجتماعي معاش، وتعتقد أنه عند تحقيق المجتمع الشيوعي الكامل لن تكون هناك حاجة إلى الدولة[2].

وهكذا نفي الماركسيون هالة القداسة عن مفهوم الدولة معتبرينها أداة لسيطرة طبقة على طبقة أخرى، فأثاروا الاهتمام بالقوى الاجتماعية والاقتصادية التي تتحكم بالدولة، ورفعوا عنها حجاب الشرعية المقدسة، والتي تتذرع بها لتبرر استخدامها من قبل طبقة دون الأخرى[3].

ويعرفها إميل دوركهايم بأنها "**فريق من الموظفين من نوع خاص، مرتبطين بالسلطة والهرمية**"[4]، ويلاحظ بأن الدولة عند هذا الأخير أنها أداة وظائفية للمجتمع الحديث. و لعل من أبرز التعريفات المتداولة للدولة تعريف ماكس فيبر، الذي يعتبرها بأنها " **منشأة سياسية سمتها مؤسساتية**[5]، **مؤسساتية**[5]، ويحلل في كثير من النصوص أداتي الدولة الأساسيتين المؤلفتين برأيه من العنف الشرعي والإدارة المؤسساتية (البيروقراطية)[6]. والمجموعة السياسية عند ماكس فيبر، "**هي مجموعة سيطرة تطبق أوامرها على إقليم معين بواسطة تنظيم إداري يستخدم التهديد أو اللجوء إلى الإجبار المادي أي استخدام القوة المادية**"[7]. وبهذا الشكل فإن الدولة عنده هي عقلنة المجتمع، والبنية والتجمع السياسي الذي يدعي بنجاح احتكار الإكراه المادي المشروع[8]. ويرى مارسيل بريليو بأن الدولة "**هي الشكل الأهم والأكمل والأبرز للحياة الجماعية، وهي من صنع إرادة الإنسان وعقله وهو يركز جهوده وأفكاره في**

---

1. نقلا عن محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، مرجع سابق، ص26.
2. **نفس المرجع**، ص27.
3. حسن صعب، **علم السياسة**، بيروت، ط2، دار العلم للملايين، 1971، ص135 وما بعدها.
4. برتراند بادي، بيار بيرنبوم، **سوسيولوجية الدولة**، مرجع سابق، ص14.
5. **نفس المرجع**، ص19.
6. صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص137 وما بعدها؛ محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، مرجع سابق، ص22.
7. **نفس المرجع**، ص137.
8. محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، مرجع سابق، ص22.

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020

معضلة التنظيم السياسي، وينجح في ديمومة هذا التنظيم"[1]. ويعرف شارلز تلي الدولة بأنها "**منظمات تتحكم بعملية القسر بشكل يميزها عن الجماعات العائلية والقرابية، وهي تتمتع بأسبقية واضحة في بعض المجالات على كل أشكال التنظيم الأخرى ضمن أقاليم واسعة**"[2]، وهو يقصد بالمجالات احتكار السلطة السياسية وممارستها.

ولا يبتعد كثيرا روبرت كارنيرو عن سابقيه بتعريفها بأنها "**تلك الوحدة السياسية المستقلة التي تجمع بين جنباتها وعلى أرضها الواحدة مستقرات ومجموعات بشرية، وتملك حكومة مركزية لها سلطة فرض الضرائب**"[3]. أما العالم الاجتماعي انتوني غدنز فيعرفها بأنها "**جهاز سياسي يضم الحكومة والمؤسسات بالإضافة إلى موظفي الخدمة المدنية ويسيطر على حيز مكاني معين، ويدعم سلطته القانون والقدرة على استخدام القوة**"[4]، ونلاحظ هنا عدم ذكر أهم عنصر من عناصر الدولة وهو الناس أو المجموعة البشرية، وهذا التعريف قاصر إذ يشير إلى الحكومة، أي الجزء وليس الدولة التي هي الكل. ويعرف رايموند كارفيلد، الدولة، بأنها "**مجموعة من الأفراد، يحتلون منطقة معينة بصورة دائمة ومستقلة شرعياً عن أية سيطرة خارجية، ولهم حكومة منظمة تأخذ على عاتقها تشريع القانون وتطبيقه على جميع الأفراد والمجموعات الداخلة ضمن حدودها القانونية**"[5].

وتظهر المساهمات العربية في تعريف الدولة متواضعة وخجولة إلي حد كبير، حيث تدور نوعاً ما في الفلك الفكر الغربي وأطروحاته، فيعرفها إسماعيل صبري عبد الله بأنها " **الدولة كيان تاريخي تكتسب خصائصها ووظائفها مثل الاستقلال النسبي والمركزية والوظائف الاقتصادية والإيديولوجية، فالدولة جزء لا يتجزأ من البني الاقتصادية الاجتماعية والإيديولوجية ومن البني المحيطة، كما أن تلك الأخيرة جزء لا يتجزأ من الدولة ويؤثر كل منها بالآخر، ولذلك يجب الاهتمام بدراسة الدولة من خلال مركب من العلاقات الخارجية الاقتصادية والطبقية والقانونية والسياسية بالتفاعل مع مركب من العلاقات الداخلية المشابهة لتعزز بالنهاية نظاماً سياسياً قطرياً ذا خصوصية معينة**"[6]. ويلاحظ من خلال هذا التعريف المزج بين التعريفات القانونية والسياسية والفلسفية، وأنه تعريف شامل لكنه يفتقد الأصالة إذ يميع

---

1. حسن صعب، **علم السياسة**، مرجع سابق، ص134
2. شارلز تلي، **الدول والقسر ورأس المال عبر التاريخ**، ترجمة: عصام الخفاجي، بيروت، ط1، دار الفارابي، 1993، ص6.
3. روبرت كارنيرو، **نظرية في نشأة الدولة**، ترجمة: رضوان السيد، مجلة الفكر العربي، العدد 12، السنة الثالثة، ايلول/تشرين الأول، مركز الإنماء العربي في بيروت، 1981، ص7.
4. نتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2005. ، ص750.
5. رايموند كارفيلد كيتل، **العلوم السياسية**، ج1، ترجمة: فاضل زكي محمد، بغداد، ط2، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، مكتبة النهضة، 1962، ص106.
6. **نفس المرجع**، ص32.

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020

الجوهر العام والخاص للدولة، ويضع مفهوم الدولة في التباسات شاملة وغير واضحة[1]. ويعرف محمد شحرور الدولة بأنها "**أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب ما، يحتوي على (قوميات وأمم، أو قومية وأمم، أو قومية واحدة وأمة واحدة، أو عدة قوميات وأمة واحدة)، من خلال مؤسسات، وتعتبر الدولة قمة الوعي الأخلاقي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، لذا فهي بنية فوقية لبنية تحتية، تمثل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة والمستوى المعرفي**"[2]. هذا عن البنية التعريفية والمفاهيمية والاصطلاحية لمفهوم الدولة وسياقاتها فماذا عن المجال الموريتاني؟.

المبحث الثاني: تأسيس الدولة الوطنية المسار والتشكل:

لا تختلف موريتانيا عن غيرها من الكيانات الإفريقية التي كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي في مطالبها المتجددة بالاستقلال والنزوع نحوه، ولم تكن لترضي بالبقاء تحت ظل الجماعة الفرنسية مما سبب شروخا وعاها السياسيون الفرنسيون لتقلب أحوالهم السياسية مما جعلهم يفكرون أكثر من مرة في الرحيل عن هذه البلاد[3].

وهو أمر وعاه القادة الأفارقة بل تحولت المطالب الإقليمية إلي الديار الفرنسية، متمثلة في اقتناص الفرص التي تظهر من حين إلي آخر، ومحاولة إظهار نوازع الاستقلال مدعومة بالإطار الشعبوي الجماهيري بصورة عامة الداعم لهذه التوجهات، ولا تشذ الحالة الموريتانية عن هذه القاعدة إذ شكلت زيارة الجنرال ديجول إلي الأراضي السينغالية في 10 دجمبر 1959 لترأس الاجتماع السادس للمجلس التنفيذي للجماعة الفرنسية مناسبة لتأكيد هذه الرغبة وميلا إلي هذا الميول الاستقلالي [4].

والذي لا مراء فيه أن المؤسسة الرئاسية الفرنسية ممثلة في الرئيس ديجول أصبحت تعي جيدا أن مصالحها المركزية والقومية تقتضي النظر إلي مسايرة التحولات التي يشهدها العالم مما يقتضي من مرونة في الطرح وإعادة ترتيب الأولويات إلي السياسية الفرنسية داخليا وخارجيا، وهو أمر ستكون له جوانبه الهامة في تحديد مسارات هذه الدول الجديدة؛ إذ أصبحت الإدارة السياسية ترى أنه لم يعد ثمة داع كبير لتحمل المسؤولية الإدارية لمستعمراتها بل ينبغي ربطها بمؤسسات للتعاون الاقتصادي والعسكري علي نحو ما هو موجود في الكومنولث البريطاني[5].. وهو أمر سيوفر لفرنسا تبعية هذه الدول

---

[1]. **نفس المرجع**، ص33.

[2]- محمد شحرور، **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع**، دمشق، ط1، الأهالي للطبع والنشر، بدون تاريخ نشر، ص179.

[3]. محمد المختار، ولد سيد محمد، **المجتمع والسلطة في موريتانيا (1961-1978) "الرحيل إلى الدولة"** د.ت .ن، ص. 62 وما بعدها

[4]- محمد المختار، ولد سيد محمد، **النضال الوطني في موريتانيا**، رسالة ماجستير غير منشورة التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة بغداد، 1997، ص184.

[5]- Henri Grimal , La décolonisation 1919-1963 , Paris , 1965 ; Hubert Deschamps , la fin des empires coloniaux , Paris , Presses Universitaires de France , 1969 . pp.145-150

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020

المستعمرة سابقا ومن جهة أخري المحافظة علي هيبتها كي لا تسقط في أتون التحولات و المتغيرات الدولية.

ورغم أن هذه السياسية طبقت سريعا في الكيانات الإفريقية الوليدة ومنح إتحاد مالي استقلاله التام في منتصف عام 1960م، إلا أن فرنسا ظلت تماطل بشكل كبير في إعطاء الاستقلال للبلاد الموريتانية، مما وضع الكثير من التكهنات حول الأسباب الوجيهة التي جعلت فرنسا تستعيض عن هذا الاستقلال أو تتلكأ فيه، فهل الأمر يتعلق بالأهمية الاقتصادية للبلد وما يتوفر عليه من موارد أولية، أم أن الأمر له علاقة بالثورة الجزائرية وما سنت من نضالات بدأت فرنسا تحس بخطرها وامتدادها إلي الجوار الإفريقي، أم أن السياسية الفرنسية كانت على قناعة تامة بعدم جدوائية إعطاء الاستقلال لبلد لا يتوفر على المقومات المادية والبشرية لقيام الدولة، كما أن البعد المغربي متمثلا في عدم إثارة غضب الملك المغربي محمد الخامس الذي يعتبر موريتانيا جزء لا يتجزء من أراضيه قد لا يكون بعيدا عن مختلف هذه الأسباب [1].

وعلي تعدد وكثرة هذه الأسباب الوجيهة في أحايين كثيرة تبدو القوي المحلية والسياسية المختلفة متفقة أكثر من أي وقت مضي في تحقيق المطالب الاستقلالية، بغض النظر عن الأحوال والظروف المنطقية لانتزاع هذا الاستقلال أو أخذه غلبة من الإدارة الفرنسية، وإيمانا بهذا التوجه التأمت الجمعية الوطنية في دورة غير عادية في مارس 1960 م، وصوتت بالإجماع علي هذا الطلب المتمثل بالمناداة بالاستقلال والعمل علي أخذه من الإدارة الفرنسية بمختلف الوسائل وأنسبها [2].

ولا تظهر هذه المطالب منطقية إلا بتعديل أحكام الباب الثاني عشر من دستور الجماعة الفرنسية والمتعلق بالخروج عن هذا النسق وهو ما تحقق بالفعل في يونيو 1960م[3] تاركا المجال للدول المنضوية تحت لوائه بحرية الاختيار والتمتع بالسيادة الداخلية والخارجية، مشفوعا بعقد معاهدات ثنائية تملي التنسيق في المجالات المختلفة في العلاقات السياسية و الاقتصادية والمالية و النظر بصيغة الجمع لمختلف التطورات التي تحم موقفا جامعا من قبل الدول الحديثة العهد بالاستقلال ومستعمريها في السابق، وهو أمر لا شك انعكس ضرورة علي مبدأ التكافؤ ونوعية الاستقلال الممنوح لهذه الدول من قبل فرنسا[4].

---

[1] Oved, M. La Gauche Française, **et le nationalisme Marocaine**, 1905-1955 , Paris , 1960 , PP. 205-240 .

[2] - إسلم محمد الهادي، **موريتانيا عبر العصور**، نواكشوط، مطبعة أطلس، 1994، ص193

[3] - محمد محمد حسنين، **الاستعمار الفرنسي من القرن السادس عشر إلى عهد ديغول والجمهورية الخامسة**، القاهرة، الطبعة الثانية، م1961، ص. ص 450 -451 .

[4] - لتفاصيل أكثر ينظر محمد المختار ولد سيد محمد، **المجتمع والدولة**، مرجع سابق، ص. 132

PPM , " **Etudes et Commentaires** " Edite Par (CIF) NKTT , 1963

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ومهما يكن من أمر فقد بدأت فرنسا فعليا في الرابع عشر من أكتوبر 1960م سلسلة مفاوضات أختمت يوم التاسع عشر منه بخروج موريتانيا من الجماعة الفرنسية، وحصلت علي استقلالها التام، موقعة عن الجانب الموريتاني من طرف رئيس الحكومة المختار ولد داداه، بينما مثل الإدارة الفرنسية رئيس الحكومة ميشل دبري، وإثر ذلك التأمت الجمعية الوطنية مرة أخرى في دورة عادية وصادقت علي تلك المعاهدة في 28 نوفمبر 1960م.

وعلي الرغم من الظروف العصيبة والبدوية المتسمة بالتنقل والترحال، فقد اعتبر الأمر بمثابة تحقيق نصر دبلوماسي وتاريخي للنخبة السياسية الحاكمة في البلد، إذ أمام حشد من المواطنين وحضور بعض الهيئات الدبلوماسية، ألقي المختار ولد داداه بوصفه رئيسا للدولة خطابا عاما بموجبه شكر الحضور وهنئ الشعب الموريتاني في عمومه بكلمات موحية أظهرت قدرا من الشخصية الوطنية وأهمية المكتسبات المحققة[1].

وعلي العموم يمكن رصد مجموعة من التوجهات السياسية ظهرت في خطاب رئيس الجمهورية بما يمكن اعتباره رسما للخارطة السياسية لدولة الوليدة، مما يمكن وضعه في النقاط التالية:

. اتجاه إفريقي يتمثل في أن موريتانيا مصممة علي ربط أواصر علاقاتها مع الدول الإفريقية والتعاون معها، وأنها ستبقي همزة وصل بين بعديها الإفريقي والعربي نظرا للبعد الجغرافي وللنحل الاجتماعية الموجودة علي أديمها.

أما الاتجاه الآخر فقد برز في تأييد وجاهة المطالب الجزائرية ودعمها في حق تقرير مصيرها، كما أظهر قدرا كبيرا من الاهتمام بالقضايا العربية وأحقيتها في وجاهة مطالبها [2] . إضافة إلي البعد الإسلامي المتأصل في المجال الموريتاني نظرا للأدوار الكبيرة التي قام بها أهلها في نشر الإسلام والثقافة العربية في مناطق إفريقيا برمتها وهو ما أكسبها شهرة من الضروري المحافظة عليها وتثمينها[3].

ومنذ تلك اللحظة بدأ رئيس الحكومة الموريتانية المختار ولد داداه محاولة الانضمام إلي المنظمات الدولية والهيئات التي علي شاكلتها، وعندما انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر في دجمبر 1960 ظهر واضحا أن الاعتراف بها أصبح موضوع مساومة دولية من قبل الاتحاد السوفياتي[4]، ذلك أن السوفيت قد رشحوا جمهورية منغوليا فرفضتها الدول الغربية، وجاءت موريتانيا في نفس الدورة لتصطدم بالفيتو السوفيتي، وإذا كان المغرب قد عدّ الأمر نصراً لدبلوماسيته في

---

[1] - المختار ولد داداه، **موريتانيا على درب التحديات**. باريس، كارتلان، 2006، ص. 64

[2] A. N. M., Série Présidence, Dossier No. 120, **Discoure Du Président Moctar Ould Dadah** le 28 / 11 / 1960, P. 1

[3] A. N. M., Série Présidence, Op. Cit, P. 3 .

[4] - دودو تيام، **سياسة إفريقيا الخارجية**، تعريب وتعليق، خيري حمادي، القاهرة، 1966، ص ص 113 -159.

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

المحفل الدولي، حيث كان يعمل جاهداً على عرقلة الاعتراف بموريتانيا، إلا أن الأمر لم يكن في حقيقته إلا مظهراً من مظاهر الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي الرأسمالي، والشرقي الاشتراكي ولهذا كان قبول موريتانيا في الأمم المتحدة مرهوناً بقبول جمهورية منغوليا وهذا ما تم بالفعل على شكل مقايضة سياسية، في الدورة السادسة عشرة المنعقدة سنة1961[1] .

وتوالى الاعتراف الدولي تباعا بها حيث كانت لها علاقات دبلوماسية مع معظم الأقطار الإفريقية، ومع أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما أصبحت عضواً كامل العضوية في منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، كما أنها عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية[2].

وغير بعيد من ذلك سارعت الدولة الوليدة علي المستوى الداخلي إلي رسم سياسيات تحيل إلي الاستقلال في القرار والأخذ بزمام الأمور في مسار استكمال بناء الدولة الناشئة، وهو ما تحقق بالفعل سنة 1961م[3] عندما أقرت الجمعية الوطنية دستورا جديدا ذي طبيعة رئاسية أنتج انتخابات توج بها بموجبها الرئيس المؤقت رئيسا فعليا للبلاد الموريتانية، على أنه سرعان ما توالت الأحداث ليتوج الأمر بعقد مؤتمر وطني[4] تنصهر فيه كل الأحزاب السياسية المشاركة في العملية دعما للتوجهات التنموية الحداثية للبلد وهي فكرة راودت الكثير من القيادات الإفريقية حينها.حجتها في ذلك انعدام بلدانها لأبسط المقومات المادية لإقامة الدولة المستقلة[5] وهو أمر عدد العوائق الموضوعية لإقامة هذه الدول مع النظر إلي اختلاف كل حيز جغرافي عن الآخر.

المبحث الثالث: العوائق الإقليمية والمحلية في تأسيس الدولة الوطنية:

إن إعلان استقلال الدولة الموريتانية ظهر في البداية مسألة معقدة لها ملابساتها الكثيرة التي لا يمكن الإحاطة بها في مقال بسبب تزاحم الأحداث وتشابكها في المنطقة، ثم إننا نسعي هنا إلى وضع معالم عامة لها دون النظر إلي تتبع سردياتها وأحداثها، فقد كانت البلاد الموريتانية بعيد ميلادها تعاني في جميع الميادين خلافا للمستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا، ثم إن ثمة عامل آخر لا يقل وجاهة عن الأسباب السابقة هو العنصر القبلي والعشائري ودوره في رسم الخارطة السياسية، إضافة إلى عدم فاعلية الأحزاب الموجودة في تلك الفترة إذ أن أغلبها يرتكز على أسس قبلية و مصلحية، حيث كانت فكرة القبيلة والعنصر تقوضان أي مشروع في بناء الدولة الحديثة، ونظرا كذلك إلى ما كانت تتعرض له البلاد

---

[1] - للاطلاع على تفاصيل المحادثات ومواقف الدول من انضمام موريتانيا إلى الأمم المتحدة ينظر محمد المختار ولد سيد محمد، **المجتمع والدولة**، مرجع سابق، ص. 123

[2] - محمد المختار سيد محمد، **النضال السياسي**، مرجع سابق، ص40 .

[3] - إدارة الصحافة والنشر، **وثائق حزب الشعب الموريتاني**، نواكشوط، المجلد الأول، 1973، ص. 16

[4] - يونس بحري، **هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية**، بيروت، دار الحياة، 1961، ص251.

[5] - محمد سعيد، ولد أحمدو، **موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م، ص. 72 وما بعدها

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

من مطالبات إقليمية مختلفة فهناك المغرب من جهة ومن جهة أخرى اتحادية مالي والمنظمة المشتركة للبلاد المجاورة للصحراء، مما عجل بفكرة الحزب الواحد لانمحاء المعايير القبيلة، وليتأتى في مكانها الإخلاص والكفاح من أجل القضية الوطنية الكبرى، وهي حصول موريتانيا على استقلالها التام وسيادتها على جميع أراضيها. وعلي العموم فقد اعترضت هذا الاستقلال مجموعة عوائق مما يمكن رصده في النقاط التالية:

أولا: **سياقات الاستقلال محليا:**

بعد أن حازت موريتانيا على استقلالها كان ثمة عاملان يحددان بشكل كبير المسار المستقبلي وإشكالاته العويصة بين المطلب المحلي المتعلق بالتنمية والسرعة في انجاز المكتسبات مما ينتج عنه الإيمان بأهمية المسار وفاعليته، ثم وأد المطالب المتجددة من مختلف الجوار بدوافع متعددة تختلف مقاصدها وبنياتها المعرفية التي تأسس عليها مما يمكن إجماله عموما في التالي:

أ. العامل الأول : التخلف الذي تعانيه موريتانيا في جميع الميادين خلافا للمستعمرات الفرنسية التي كانت أكثر حظا منها إذ عبدت فيها الطرق وأسست فيها الموانئ ومختلف المرافق الحية، فقد وصلت موريتانيا إلى أسوأ رقم قياسي في إفريقيا الغربية من حيث الفقر في الإطارات والبني التحتية والمرافق العمومية[1]، وكذلك ضعف الأسس الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجديدة إضافة إلى انعدام الوعي السياسي والهياكل التنظيمية الحديثة، وهذا ما أكده الرئيس المختار ولد داداه بقوله: " **إن استقلالنا كان موضوع نزاع من عدة جهات أجنبية ولم تكن لنا إطارات ولا حتى عاصمة فالبلد يفتقر إلى كل كبيرة وصغيرة ويجتاحه البؤس والفوضى، والمستعمر لم يقم فيه بأي عمل فلا طريق معبد ولا إطار مختص لأنه كان في الواقع مدفوعا بمصالحه في الوقت الذي ورثت فيه كل المستعمرات الحد الأدنى من البنية الإدارية ذلك أننا تركنا بدون أي منشآت أو تجهيزات فالبلد خال من كل ما من شأنه أن يكون نواة لتطور اقتصادي ولو جزئي، وفي هذه الظروف بالذات حصلت موريتانيا على استقلالها**[2].

ويرجع هذا كله إلى عدم إنشاء فرنسا لبنى تحتية في البلاد كما فعلت في بعض مستعمراتها الإفريقية والذي تعلله بعدم استقرار الموريتانيين في المدن ، إلا أن الأمر يرجع بالدرجة الأولى إلى هدف

---

[1] - كانت موريتانيا غداة إعلان الاستقلال تعاني في جميع المستويات حيث لا وجود لإطارات موريتانية مما جعل الاعتماد على المساعدة الفنية الفرنسية مرتفع ، حيث لم يكن يوجد في البلد سوى 5 جامعيين والطلاب لا يتجاوزون 15 وتلاميذ المدارس قلة قليلة ولم يكن في البلد إلا إعدادية واحدة في روصو، هذا إضافة إلى التخلف الاقتصادي الشديد. يمكن الرجوع إلى: المختار ولد داداه، **من خطاب الرئيس المختار ولد داداه بمناسبة تأميم ميفرما**، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، نواكشوط، 1975، ص: 9

[2] - مجموعة مؤلفين، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لمحات خاطفة**، نشرت بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي الإفريقي الأول في نواكشوط من 3 إلى 5 مايو 1976، ص: 20

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

فرنسا الاستراتيجي لاستعمار موريتانيا الذي هو ربط مستعمراتها بين جنوب القارة وشمالها وتبقى كلها احتمالات واردة[1].

ب . العامل الثاني : التهديدات الخارجية والتي طالما رمت بثقلها على وجود الدولة الموريتانية، والتي اضطرت بموجبها إلى القيام بكفاح صعب على الصعيد الخارجي لتتبوأ مكانتها بين دول العالم، والتي من أهمها الإدعاءات المغربية، وذلك لكونها الأعمق والأشد تأثيرا من غيرها، وهنالك المطالبة بالانضمام إلى الفيدرالية المالية، ينضاف إلى ذلك الضغوط الدبلوماسية التي مارسها ديجول للحيلولة دون حصولها على الاستقلال، ولعل مرد ذلك يعود بالأساس إلي موقف الرئيس المختار ولد داداه من منظمة أقاليم الصحراء[2] ، حيث أكد أن موريتانيا تدعم المنظمة طالما اقتصرت على دورها كمنظمة اقتصادية بحتة وتعارضها في حالها أصبحت لها ميول للتدخل السياسي والإداري في الأقاليم المساهمة في تسييرها [3]، وكلها عقبات اضطرت بموجبها الدولة الفتية إلى مواصلة الكفاح، فكان الهدف الأول منذ سنة 1960 هو تحديد سياسة وضع مخطط تنموي تدريجي لتنفيذ مشاريع الهيكل الأساسي للدولة، وقد ظل الرئيس يبرهن منذ ذلك الوقت على حنكته السياسية وقدرته على إدارة شؤون البلاد.

وفي هذا السياق تم الدفاع عن الاستقلال رغم الظروف العامة المحيطة به، وأصبحت الجهود تنصب في تأكيد ضرورة بناء الدولة الموريتانية المستقلة[4] .

ثانيا: سياقات الاستقلال إقليما: بعد إعلان الاستقلال كان مشروع الدولة الموريتانية المستقلة يعاني في مختلف المسائل الضرورية لإثباته وهي معاناة لها ما يسوغها من واقع البلاد السياسي في تلك المرحلة، حيث تتجاذبها تيارات الاستقطاب الإقليمي المنبعثة من جيرانها الشماليين العرب والجنوبيين الزنوج، والتي تجد لها صدى في الأوساط المحلية، و بالتالي فقد ولدت الدولة الجديدة منعدمة الشرعية داخليا وخارجيا، وهو ما عكس تذبذب النخبة السياسة الوطنية في رسم المشروع الوطني للدولة وتحديد هويتها الثقافية وعلاقاتها بمحيطها الإقليمي والدولي.

---

[1] - يمكن الرجوع بكثير التفصيل إلى محمد المختار ولد سيد محمد، **النضال السياسي**، مرجع سابق، ص. 64

[2] - قدمت فرنسا 1 أغسطس 1956 مشروع التنظيم المشترك في المناطق الصحراوية OCRS وذلك بعد اكتشافها للمقدرات الاقتصادية الهامة للصحراء (الحديد النحاس في موريتانيا، البترول والغاز في الجزائر) وبما أن المنطقة تشهد اضطرابات مختلفة كمطالب دول غرب إفريقيا المستقلة حديثا و الصراع الجزائري وتطلع شعوب المنطقة إلى الاستقلال الذاتي كلها أمور رأت فرنسا أن مصير الأقاليم الصحراوية أصبح أكثر غموضا وبالتالي يجب الإسراع بإنشاء كيان إداري واحد يجمع مختلف أجزاء الصحراء، يمكن الرجوع إلى مارشزين فيليب، **القبائل الإثنيات والسلطة في موريتانيا**، ترجمة محمد بوعليه بن الغراب، نواكشوط، دار النشر جسور، 2014، ص: 104

[3] - مجموعة باحثين، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية دراسة شاملة**، معهد البحوث والدراسات العربية 1978 ص: 59

[4] - محمد شاكر، **التاريخ المعاصر، بلاد المغرب1417 هـ - 1996 م** ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط 2، ص 488.

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

و على الرغم من أن المغرب وموريتانيا كانت تربطهم روابط تاريخية عميقة لا يمكن التغافل عنها أو تجاهلها، على اعتبار أنها وجدت منذ الوجود الإسلامي على هذه المنطقة التي تدعى المغرب الأقصى، الأمر الذي جعل العلاقات بين البلدين تطال جميع المظاهر الطبيعية(عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية، سياسية) إلا أن مطالبة المغرب بضم موريتانيا إليها واعتبارها مجرد امتداد طبيعي لها لا يستند إلى شرعية تاريخية حقيقية، فكلما كان هو علاقات ترابط ثقافي واجتماعي نتيجة القرابة والدين الإسلامي وطبيعة ساكنة الصحراء المتحركة فإذا نظرنا مثلا لا الحصر إلى الدولة المرابطية نجدها نشأت وانطلقت من موريتانيا وقادتها من القبائل الموريتانية التي ما زالت قائمة حتى اليوم، ورغم هذا فمع بداية سنة 1960م أصبح المغرب أشد تشبثا بمطالبته بانضمام موريتانيا إليه وكثف جهوده الدبلوماسية، لذلك قام محمد الخامس شخصيا بزيارة معظم دول المشرق العربي صحبة شخصيات موريتانية رئيسية، وكان ظهورها أكبر دليل على وجاهة مطالبة المغرب فاعترفت أغلب هذه الدول بالطابع المغربي لموريتانيا [1] وهو ما تم دعمه بقرار تم تبنيه في مؤتمر شتوره اللبنانية 1960م حيث أصدرت الجامعة العربية توصية بمساندة المغرب باستعادة موريتانيا بوصفها جزء لا يتجزأ من المغرب[2] و أدانت إنشاء كيان سياسي مستقل باسم موريتانيا[3] وقدمت طلبها للأمم المتحدة فرفضت وقررت الجمعية السياسية للأمم المتحدة منح موريتانيا الاستقلال، لكن ذلك لم يثني المغرب عن مطالبته بضم موريتانيا واعتبارها جزءا من أرضه وجمع كل قواه من أجل ذلك، وأكد مرة أخرى حقه في ذلك واعتبره أمرا لا رجعة فيه، حيث أكد علال الفاسي أن موريتانيا والصحراء الغربية جزء من المغرب وذلك كون موريتانيا تقع في حدود المغرب وأن الفرنسيين قرروا فصلها، وقاموا بتأسيس مجلس إقليمي فيها، وقد استنكر المغاربة قيام فرنسا بتأسيس نظام سياسي في موريتانيا دون مشورة الملك والحكومة في المغرب واعتبروه مساسا بسيادة المغرب وحقها[4] .

وهو أمر عبر عنه بجلاء علال الفاسي في نظرياته وأفكاره في هذه المسألة ومن ذلك قوله: "**إن المؤامرات الاستعمارية التي وزعت العالم العربي والإسلامي أصابتنا في الصميم فكما قامت بتفكيك أواصر الخلافة الإسلامية في المشرق كذلك فعلت الصليبية الاستعمارية إذ فككت أواصر الخلافة الإسلامية المغربية ووزعت وطننا المغربي شيعا، فالمغرب قبل الاتفاقيات الاستعمارية كان يضم (المغرب الحالي وموريتانيا والصحراء) فقطعت منا الصحراء وأعلنت استقلال موريتانيا عنه**[5] ويضيف

[1]- المختار ولد داداه ، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 109

[2]- **نفسه**، ص 110

[3]- السيد ولد أباه وآخرون، **موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 101

[4]- علال الفاسي، **كي لا ننسى** ، الرباط، سلسلة الجهاد الأكبر رقم 9 مطبعة الرسالة، 1973، ص 24

[5]- علال الفاسي، **دائما مع الشعب**، سلسلة الجهاد الأكبر رقم 4، الرباط، مطبعة الرسالة، 1967، ص. ص: 40-41

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

عبد الكريم غلاب أن علال الفاسي كانت أفكاره شمولية وطموحة في بناء كيان المغرب الكبير المستقل[1] وواصلت المغرب ادعاءاتها حول مطالبتها بضم موريتانيا وأكدتها أكثر من مرة مستندة على القانون الدولي تارة و على ممارسة السلطة الشريفية على هذا الإقليم تارة أخرى، ويرى مارشزين أن المطامع الصحراوية لفرنسا والادعاءات التوسعية للمغرب كانت تهدد موريتانيا حتى في وجودها[2].

إلا أن الرئيس المختار ولد داداه ظل يؤكد على أن موريتانيا تسير على خط نضالي مآله النصر والمصلحة العليا والعدالة والسلام والتضامن بين الأمتين العربية والإفريقية بهدف حريتهما من الاستعمار والرجعية والعمل من أجل الوحدة، ويتضح ذلك من خلال قوله: "... **لقد ظلت موريتانيا أرض اللقاء بين مختلف الحضارات الإفريقية التي تمازجت على مر القرون وهي توفر اليوم مثالا نادرا لتاريخ أكثر الحضارات الإفريقية عراقة وأصالة**[3]، ويستطرد الرئيس في هذا المقام ويؤكد موقف بلاده من ادعاءات المغرب ومحاولة قادته فرض ذلك من خلال هيمنتهم النابعة من شعورهم أنهم الدولة العظمى في المنطقة، حيث أكد لهم بكل وضوح أن ما يريدون إيهام الناس به مجرد ترهات لا تستند على شيء وأنها لن تتحقق وذلك بقوله: " **إن موقفنا بسيط وهو أننا على استعداد للتباحث بحرية مع سلطات الرباط على أساس الند بالند بين دولة وأخرى والشرط الوحيد لذلك هو الاعتراف بوجودنا مع أن وجودنا مرسوم على الخرائط بعد أن أقره التاريخ كما أنه لا جدل فيه من الناحية الاقتصادية، وكلنا عرب كنا أو شعوب ضفاف نهر السنغال نعيش جنبا إلى جنب منذ ما يزيد على 1000 عام، ونحن أمة لها ذاتيتها وهذه الحقيقة أراد بعض الناس إنكارها ونحن نعلم أنهم يرتاحون للتخلص من المأزق الذي زجوا فيه بأنفسهم باستثناء القليلين منهم الذين يتخذون من قضية موريتانيا مطية لأغراضهم وسوف ننتظر ما لزم الانتظار**[4].

إلا أنه مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الاعتراف بالدولة من قبل البلدان الأخرى في هذا العصر ضمانة لا غنى عنها في استمرار الدولة وممارسة حقوقها وواجباتها الدولية وربطها بعلاقات طبيعية مع مثيلاتها من الدول ومع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، ويشكل عدم الاعتراف بالدولة بعضها أو كلها من قبل دول أو قوى أخرى موضوع انعدام لتلك الدولة، حيث يعني ذلك أن طرف آخرا أو أكثر يعلن أو يضمر مطلبا يتعلق بجزء من أرضها أو سكانها أو يطعن في شرعية حكومتها[5]، حيث تتجلى

---

[1]- غلاب عبد الكريم ، **ملامح من شخصية علال الفاسي** ، الرباط، 1974، ص: 64

[2]- مارشزين فيليب، **القبائل الإثنيات والسلطة في موريتانيا**، مرجع سابق، ص. 156،

[3]- منشورات حزب الشعب، **موريتانيا أرض الرجال**، من خطاب الرئيس المختار ولد داداه بمناسبة الذكرى الثانية عشر للاستقلال الوطني، منشورات حزب الشعب . ص. 15

[4]- الحكومة الموريتانية، **موريتانيا الناهضة**، منشورات حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية1966، ص. 8

[5]- هادي خضراوي ، **أبرز القضايا السياسية الدولية المعاصرة** ، بيروت، دار الكتب الحديثة ، 2002، ص. 122

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020

سيادة الدولة عادة في تولي تلك الدولة السيطرة داخل مجالها الجغرافي وممارسة سلطتها على نحو مستقل عن أي دولة أخرى، وتظهر ممارسة الدولة من خلال تنفيذ دبلوماسيتها والدفاع عن حرمتها[1].

ومع هذا فإن الرئيس كافح من أجل تثبيت استقلال الدولة الموريتانية وسيادتها إقليميا ودوليا، وهو ما تحقق بالفعل حيث أصبحت موريتانيا دولة مستقلة لها علاقاتها وتسييرها الذاتي كأي دولة في العالم.

خاتمة البحث

وختاما فقد أردنا من خلال هذا المقال إثارة الموضوع لا إثراء له غرضنا في ذلك استعادة بعض النماذج في تأسيس الدولة الوطنية والعوائق التي ظهرت إبان التأسيس بمختلف مستوياتها، والحق أن هذه العوارض تظهر مقلقلة إلي حد كبير حول أي الوسائل الأنسب لإعادة أنمذجته في السياق الموريتاني، وعلي الرغم من المحاولات الطموحة فقد ظلت ثمة إشكالات تلازم نشأة الدولة الوليدة مما يمكن رصده في الأمور التالية:

الواقع المحلي ونقصد به التفاعلات المحلية سواء تعلق الأمر بالوحدة الشاملة لفضاء اشتمل على خصائص عامة موحدة استثمرت في الوقائع والمحطات البارزة من تاريخه خصوصا في أيام المحن والقلاقل، وإن كان استثمار عكسي في غالبه عكس ردات فعل غير محسوبة العواقب ولا مأمونة الجوانب لمستغليها، أو كان على مستوي تجاذبات الأطراف، وما تطرح من إشكاليات تتعلق بالأقليات وحقوقها ومشاركتها في العملية السياسية بما يكفل الخصوصية والفاعلية المجتمعية في آن.

وإن كان هذا الصراع ظل نخبويا في تعاطيه نحو المسارات و الاتجاهات المحكوم بها في خصوصية موقعه، وما يتيح من تعددية استغلت على مستويات عدة في إطار المجتمع الفرد والأنا الغالب المسيطر على كل الأشياء بفضل المعطي الاجتماعي الذي يرزح تحت وطئته الجميع إرجاعا لسنة القبيلة والتكتلات المفضية إلى نوع من الممارسة الاستغلالية للفرد ونفوذه في المجتمع الصحراوي بمفهومه الواسع. إذ ظلت الإجابة على المستحدثات التي طرأت خصوصا مع تشكل الدولة المعاصرة، وما طرحت من إشكالات إن تعلق بالمفهوم وإخضاعه للمحلية و التبيئة بما يتناسب وخصوصيات المجتمع، أو كان على مستوى التفاعل مع الوليد الجديد بخلق أنساق مرجعية تكون أساسا للمواطنة والانسجام المجتمعي مصدر قلق دائم ومحل سؤال شائك ومعقد يثار من حين إلي حين.

وإن كان هذا المجال من الإشكاليات غير المحسومة ولا المتفق عليه بين جمهور النخبة أحرى في عمومه، وهو ما خلق أثرا عميقا في الفهم والحدود والواجب اتجاه الرعية أو في قواعد العملية المدار بها العمل السياسي حينها، وهنا نقصد الشرعية المجتمعية للحكام والاتفاق ضمنيا على حدود التداول

[1]- نفسه، نفس الصفحة.

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

بمعناه الوظيفي. وهو ما أظهر حسب نظرنا خللا بنيويا في تأسيس دولة معاصرة تبني على معادلة الحق والواجب والعدل والإنصاف وحسم المقتضيات الواقعية للأسئلة التي تتطلب إجابات.

لذا فإن المشروع النخبوي في تأسيس الدولة ظل غائبا في خطوطه العريضة وإن كان إعطاء الحكم أو الرأي في المستجدات بمعناها النوازلي ظل متابعا للمشهد فاعلا في إنتاجية الأحكام والمواقف مما طرأ من الأمور في المأكل أو المشرب أو اقتسام المنافع مما تتعلق بالملكيات العامة أو المثير للدهشة ركوب السيارات أو الطائرة أو حقن الدماء وهي حركية إنتاجية غابت عن المشروع الأساسي في التفاعل معه واغتنام الفرص المتاحة في تأسيس الدولة المعاصرة كما لا حظنا[1].

ولعل البعد القبلي كان له دوره الكبير في عدم خلق انسجام اجتماعي، قد لا يكون بمنأى عن بعثها كهيئة لها القدرة على اتخاذ القرار في المصائر وكبريات الأحداث، وهو ما شكل ردة فعل ارتدادية في صراع القوي ومركزيتها.

و عموما فأن هذا المعطي شكل قوة ضخمة يمكن الاتكاء عليها حين المواسم كعنصر فاعل ومؤثر، و هو ما خلق حسب نظرنا نشازا بين التصورات الوضعية للمشروع الوليد وطموحات تتكيف مع الواقع وتعاد صياغتها على أساس الظرفية المعاشة، إضافة إلى الأدوار التي تلعبها كرقيب اجتماعي يعطي ويمنع ويهب وله السلطة التقديرية.

والحق أن هذا العوارض التي تظهر مقلقة في محيط عالمي متقلب ومتغير تعكس لا محالة ضرورة إيجاد مشروع مجتمعي تصنعه النخبة بمفهومها الواسع، من أجل تلافي أي رؤية، قد لا تكون منسجمة مع الواقع متبنية للخطابات التنويرية وواضعة الأصبع على الأسئلة المركزية التي تحتاج إلى إجابات بعيدة النظر والأفق، مما يجعل ضرورة مناقشتها والنظر إليها من الأمور الحتمية، إذا ما روعيت واستغلت اللحظات التكاتفية، التي تظهر من حين لآخر عندما تكون الحاجة ماسة لذلك الغرض.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر :

- ابن منظور، **لسان العرب**، اعتنى بتصحيحه؛ أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ج4، ط3، بيروت، دار الإحياء للتراث الشعبي، مؤسسة التاريخ العربي، 1999م.
- إدارة الصحافة والنشر، **وثائق حزب الشعب الموريتاني**، نواكشوط، المجلد الأول، 1973م.
- الحكومة الموريتانية، **موريتانيا الناهضة**، منشورات حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية1966م.
- مجموعة مؤلفين، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لمحات خاطفة**، نشرت بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي الإفريقي الأول في نواكشوط من 3 إلى 5 مايو 1976م.

[1]- ناقشنا هذه الفرضيات بكثير من التفصيل ينظر باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا، **تاريخ البنيات الاجتماعية والاقتصادية في موريتانيا**، أطروحة دكتوراه دولة، الدار البيضاء، المغرب، 2013م.

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- منشورات حزب الشعب، **موريتانيا أرض الرجال**، من خطاب الرئيس المختار ولد داداه بمناسبة الذكرى الثانية عشر للاستقلال الوطني، منشورات حزب الشعب .
- ولد داداه، المختار، **من خطاب الرئيس المختار ولد داداه بمناسبة تأميم ميفرما**، نواكشوط، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، 1975م.
- ولد داداه، المختار، **موريتانيا على درب التحديات**، باريس،كارتلان، 2006م.

ثانيا: المراجع

- هندي، إحسان، **مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب**، دمشق، ط1، دار الجليل للطباعة والنشر، 1984، ص159.
- الأسود، صادق، **علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990م.
- بحري، يونس، **هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية**، بيروت، دار الحياة، 1961م.
- بيار بيرنبوم، برتراند بادي، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة: جوزيف عبد الله، جورج أبي صالح، لبنان، ط1، مركز الإنماء القومي، بدون تاريخ نشر.
- تيام، دودو، **سياسة إفريقيا الخارجية**، تعريب وتعليق، خيري حمادي، القاهرة، 1966م.
- حسنين، محمد محمد، **الاستعمار الفرنسي من القرن السادس عشر إلى عهد ديغول والجمهورية الخامسة**، القاهرة، الطبعة الثانية، 1961م.
- خضراوي ، هادي، **أبرز القضايا السياسية الدولية المعاصرة** ، بيروت، دار الكتب الحديثة ، 2002م.
- دبلة، عبد العالي، **الدولة، رؤية سسيولوجية**، القاهرة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004م.
- الساعدي، حميد، **مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق**، العراق ، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990م.
- شاكر، محمد، **التاريخ المعاصر، بلاد المغرب1417 هـ - 1996 م** ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط 2.
- شحرور، محمد، **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع**، دمشق، ط1، الأهالي للطبع والنشر، بدون تاريخ نشر.
- صعب، حسن، **علم السياسة**، بيروت، ط2، دار العلم للملايين، 1971م.
- صليبا، جميل، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية**، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
- طالب، محمد سعيد، **الدولة العربية الإسلامية (الدولة و الدين؛ بحث في التاريخ والمفاهيم)**، ط2، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.
- الغالي، كمال، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، منشورات جامعة دمشق، مديرية الكتب الجامعية، 1996م.
- غدنز، نتوني، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2005م.
- غلاب، عبد الكريم ، **ملامح من شخصية علال الفاسي** ، الرباط، 1974م.
- الفاسي، علال، **دائما مع الشعب**، الرباط، سلسلة الجهاد الأكبر رقم 4، مطبعة الرسالة، 1967م.
- الفاسي، علال، **كي لا ننسى**، الرباط، سلسلة الجهاد الأكبر رقم 9 مطبعة الرسالة، 1973م.

المجلد :12 / العدد : 01 / الشهر: جوان / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- كيتل، رايموند كارفيلد، **العلوم السياسية**، ج1، ترجمة: فاضل زكي محمد، بغداد، ط2، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، مكتبة النهضة، 1962م.
- مارشزين، فيليب، **القبائل الإثنيات والسلطة في موريتانيا**، ترجمة محمد بوعليه بن الغراب، نواكشوط، دار النشر جسور، 2014م.
- مجموعة باحثين، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية دراسة شاملة**، معهد البحوث والدراسات العربية 1978م.
- محمد الهادي، إسلم، **موريتانيا عبر العصور**، نواكشوط، مطبعة أطلس، 1994م.
- ولد أباه وآخرون، السيد، **موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م.
- ولد أحمدو، محمد سعيد، **موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م.

المجلات والأطروحات:

- ولد أحمد ولد الشيخ سيديا، باب، **تاريخ البنيات الاجتماعية والاقتصادية في موريتانيا**، أطروحة دكتوراه دولة، الدار البيضاء، المغرب، 2013م.
- كارنيرو، روبرت، **نظرية في نشأة الدولة**، ترجمة: رضوان السيد، مجلة الفكر العربي، العدد 12، السنة الثالثة، ايلول/تشرين الأول، مركز الإنماء العربي في بيروت، 1981م.
- ولد سيد محمد، محمد المختار، **المجتمع والسلطة في موريتانيا (1961-1978) "الرحيل إلى الدولة"** د.ت.ن.
- ولد سيد محمد، محمد المختار، **النضال الوطني في موريتانيا**، رسالة ماجستير غير منشورة التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة بغداد، 1997م.

- **ثالثا: المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:**

- A. N. M., Série Présidence, Dossier No. 120**, Discoure Du Président Moctar Ould Dadah** le 28 / 11 / 1960.
- Grimal, Henri, La décolonisation 1919-1963 , Paris , 1965 ; Hubert Deschamps, la fin des empires coloniaux , Paris , Presses Universitaires de France , 1969 .
- Oved, M. La Gauche Française, **et le nationalisme Marocaine**, 1905-1955, Paris , 1960.
- PPM **, " Etudes et Commentaires "** Edite Par (CIF) NKTT , 1963